INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES

An International Open-Access Peer Reviewed Refereed Journal

Impact Factor: 6.064 E-ISSN : 2249 – 4642 P-ISSN: 2454 - 4671

THE IMPACT OF THE PRICE SUPPORT POLICY ON STIMULATING WHEAT PRODUCTION IN IRAQ FOR THE PERIOD 2010-2020

Dr Jaafar Baqir Majeed Al Dujaili

Al Bayan University, Iraq

DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v12i02.034

Paper Received:

04th April 2022

Paper Accepted:

16th June 2022

Paper Received After Correction:

18th June 2022

Paper Published:

20th June 2022

How to cite the article: Dujaili J.B.M.A.(2022). The Impact of The Price Support Policy on Stimulating Wheat Production in Iraq for the period 2010-2020, *International Journal of Research in Social Sciences & Humanities*, April-June 2022 Vol. 12, Issue 2; 508-529 DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v12i02.034

أثر سياسة دعم الاسعار في تحفيز انتاج الحنطة في العراق

للمدة2010 -2020

الدكتور جعفرباقر الدجيلي

كلية ادارة الاعمال – جامعة البيان

ABSTRACT

Despite the importance and effectiveness of the policy of supporting agricultural prices, in Iraq, support for the requirements of agricultural production has been discontinued and is limited to supporting the final product and exclusively strategic crops. After the US occupation in 2003, but after 2008, the state resumed some support activities represented by financial loans through the agricultural initiative, according to which large loans were given and hundreds of billions of dinars without interest, in addition to providing limited support for some agricultural production requirements such as fertilizers, harvesters and drawers, in addition to subsidizing Prices of the final product of wheat.

However, despite the high purchase price of wheat, the price impact on wheat production was weak, not the imbalance in the price, but rather a significant rise in production costs due to the weakness and limited government support for production requirements and its limitation to fertilizers, drawers and harvesters, and the cessation of support for improved seeds and pesticides. In addition to the significant rise in the prices of oil derivatives that are included in most agricultural operations through diesel generators for irrigation, pullers and harvesters. The high wages of transport and manpower, and the weak margin of government support compared to the significant increase in the prices of agricultural production inputs. As well as the weakness of the financial and information capabilities of the Iraqi farmer, in contrast to the monopoly of international companies on the elements of the agricultural technology package, which prevented their import. Therefore, this research came to shed light on the nature of government support, and to know the extent of the impact of the price support policy on wheat production in Iraq. Support the prices of the final output.

Keywords: *wheat, prices.*

الملخص

على الرغم من اهمية وفاعلية سياسة دعم الاسعار الزراعية الا انه في العراق قد توقف دعم مستلزمات الانتاج الزراعي واقتصر على دعم الناتج النهائي وللمحاصيل الستراتيجية حصرا. بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 ، ولكن بعد عام 2008 عاودت الدولة بعض انشطة الدعم متمثلة بالقروض المالية من خلال المبادرة الزراعية والتي تم بموجبها اعطا قروض كبيرة وبمئات المليارات من الدنانير وبدون فائدة ، فضلا عن تقديم دعم محدود لبعض مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والحاصدات والساحبات الى جانب دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة.

ولكن على الرغم من ارتفاع سعر شراء الحنطة الا ان الاثر السعري في انتاج الحنطة كان ضعيف ، ليس الخلل في السعر وانما الذي حصل هو ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج بسبب ضعف ومحدودية الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج واقتصاره على الاسمدة والساحبات والحاصدات وتوقف الدعم عن البذور المحسنة والمبيدات ، فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية التي تدخل في معظم العمليات الزراعية من خلال مولدات الديزل للري والساحبات والحاصدات ، وارتفاع اجورالنقل والايدي العاملة .وضعف هامش الدعم الحكومي مقارنة بالارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي. فضلا عن ضعف الامكانيات المالية والمعلوماتية للفلاح العراقي مقابل احتكار الشركات العالمية لعناصر حزمة التقانة الزراعية حال دون استيرادها. لذا جاء هذا البحث لتسليط الاضواء على طبيعة الدعم الحكومي، ومعرفة مدى تأثير سياسة دعم الاسعار على انتاج الحنطة في العراق وقد توصل البحث ان ضعف الفاعلية ناجمة عن الارتفاع الكبير في اسعار عناصر الانتاج لذا اوصى البحث بضرورة التركيز على دعم اسعار عناصر الانتاج اكثر من التركيز على دعم اسعار الناتج النهائي.

الكلمات المفتاحية : الحنطة , الاسعار .

المقدمة

لقد احتلت سياسة دعم الاسعار الزراعية مكانه هامة ومتميزة في مجمل اقتصاديات العالم سيما الدول المتقدمة والبعض من الدول النامية التي اعتمدت عدة انواع من سياسات الدعم ، من دعم المستلزمات الى دعم اسعار الناتج النهائي ودعم البحث والتطوير الزراعي والبنى التحتية والتسويق وتنمية الريف والحد من الفقر وغير ذلك , والتي تقدم سنويا مئات المليارات من الدولارات ، فضلا عن الدعم المعلوماتي والتكنولوجي .

وفي العراق الذي اعتمد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مزيج من سياسات الدعم ، من دعم المستلزمات التي قدمت البعض منها مجانا والبعض الاخر باسعار زهيدة ، ودعم التسويق والقروض المالية الزراعية التي قدمت بدون فائدة ، فضلا عن دعم اسعار الناتج النهائي.. ولكن بعد عام 1990 وما شهده العراق من حصار وتوقف الايرادات المالية للدولة التي انعكست باثارها السلبية في سياسة الدعم ، اذ اقتصرت على دعم مستلزمات انتاج المحاصيل الستراتيجية ، فضلا عن دعم اسعار الناتج النهائي وذلك لارتباطها بالامن الغذائي و الامن القومي . وقد توسع الدعم في نهاية عقد التسعينات لتشمل قطاع الدواجن ، اما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 فقد توقف دعم مستلزمات الانتاج الزراعي واقتصر على دعم الناتج النهائي وللمحاصيل الستراتيجية حصرا. ولكن بعد عام 2008 عاودت الدولة بعض انشطة الدعم متمثلة بالقروض المالية من خلال المبادرة الزراعية والتي تم بموجبها اعطا قروض كبيرة وبمئات المليارات من الدنانير وبدون فائدة ، فضلا عن تقديم دعم محدود لبعض مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والحاصدات والساحبات الى جانب دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من اهمية اسعار المدخلات والناتج النهائي في التأثير في انتاج الحنطة ، فضلا عن اهمية هذا المحصول كمادة غذائية والذي يدخل في صلب الامن الغذائي , ودور الاسعار الزراعية في تحقيق خزين ستراتيجي، وتعويض الاستيرادات مما يعني الحفاظ على العملات الصعبة.

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث في الاتي :

1- يعاني منتجي محصول الحنطة في العراق من ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج بسبب توقف الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج من بذور محسنة واسمدة ومكننة ومبيدات ، فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية التي تدخل في معظم العمليات الزراعية من خلال مولدات الديزل للري والساحبات والحاصدات ، وارتفاع اجورالنقل والايدي العاملة .
2- ضعف هامش الدعم الحكومي مقارنة بالارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي.
3- ضعف الامكانيات المالية والمعلوماتية للفلاح العراقي مقابل احتكار الشركات العالمية لعناصر حزمة التقانة الزراعية حال دون استيرادها.

4- ان دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة واعطاء اسعار اعلى من الاسعار العالمية ادى بالبعض من التجار الى استيراد كميات من الحنطة من دول الجوار وتسليمها الى وزارة التجارة على انها منتج محلي.
5- تأخر تسديد مستحقات الفلاحين من تسويق الحنطة الى وزارة التجارة خلال لسنوات الخمسة المنصرمة .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ضعف فاعلية سياسة دعم اسعار الحنطة في زيادة الانتاج بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج وبالتالي التكاليف الزراعية بنسب عالية ادى الى انخفاض هامش الربح الذي لايمكن الفلاح من شراء عناصر حزمة التقانة الزراعية.

هدف البحث يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

معرفة اسباب ضعف فاعلية سياسة دعم اسعارالحنطة في تحفيز الانتاج.

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:

المحور الاول : واقع حزمة التقانة الزراعية في العراق

المحور الثاني :. سياسة دعم اسعار الحنطة في العراق للمدة2010 -2020 .

المحور الثالث : واقع انتاج الحنطة وتكاليفها في العراق للمدة 2020- 2010.

الاستنتاجات والتوصيات:

المحور الاول: واقع حزمة التقانة الزراعية في العراق.

يقصد بحزمة التقانة الزراعية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعيه (المكننه الالية) وطرق استخدامها وصيانتها والبذور المحسنة والاسمدة والشتلات الاصليه ومدى ملائمتها ، فضلا عن انظمة الري وطرق تشغيلها واساليب مكافحة الاوبئه والآفات الزراعية المحلية، ومن الجدير بالذكر ان الدول المتقدمة تمتلك 85%من التقانة الزراعية بينما تمتلك الدول النامية 15% .(1). وان العراق يعاني من نقص كبير جدا من مكونات الحزمة التكنولوجية وصعوبة توفيرها محليا ،فضلا عن صعوبة استيرادها لاحتكارها من قبل الدول المتقدمة وشركاتها وتحت ذرائع عده منها مالية وسياسة وحقوق الملكية الفكرية وغير ذلك، وسيتم عرض عناصر الحزمة التي خصها الدعم الحكومي وبشكل مختصر وكالاتي:

اولا : البذور المحسنة.

تعد البذور المحسنة العامل الأساس الذي تتكاثر به المحاصيل الزراعية الستراتيجية ولها دور بارز في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وهي الحاملة للمادة الوراثية لذلك بدأ الاهتمام بالبذور وإجراء الأبحاث عليها من اجل تحسين نوعيتها بالمواصفات المطلوبة والتي تنعكس على الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً ، خصوصاً وان الزراعة الحديثة تهتم بالنوعية العالية للبذور المقاومة للآفات الزراعية . (2)

ان تجهيز بذور الحنطة يتم من قبل شركات البذور العراقية، ولو انها ذات نوعيات منخفضة الانتاجية الا انها من البذور المصدقة والخالية من الشوائب للمدة **2010. -2020** ،وقد اظهر الجدول (1) كميات بذور الحنطة المطلوبة سنويا ، والفجوة الكبيرة بين الكميات المطلوبة والكميات المجهزة ، اذ بلغ معدل الفجوة 197الف طن سنويا للمدة**2010. -2020**. مما حدا بالفلاحين التوجه نحو الاسواق الداخلية لشراء البذور وباسعار مرتفعة ، فضلا عن انخفاض انتاجيتها.

جدول (1)

المساحات المزروعة بالحنطة وكميات البذور المطلوبة والمجهزة والفجوة بينهما)الف طن(

السنوات	المساحة المزروعة الف دونم	كمية البذور المطلوبة	كمية البذور المجهزة	الفجوة
2010	**6854**	**272**	**39**	**-223**
2011	**6159**	**244**	**41**	**-203**
2012	**6410**	**256**	**43**	**-213**
2013	**6054**	**240**	**40**	**-200**
2014	**6279**	**248**	**41**	**-207**
2015	**5741**	**228**	**49**	**-179**
2016	**5049**	**200**	**46**	**-154**
2017	**5543**	**220**	**36**	**-184**
2018	**6542**	**260**	**57**	**-203**
2019	**6914**	**276**	**61**	**-215**
2020	**6469**	**255**	**53**	**202-**

- المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد إلى : وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، مشروع تقانات الري الحديثة ، بغداد ، 2020

ثانيا : المكننة:

وهي من اهم الاساليب التقنية الحديثة في عمليات الانتاج الزراعي، وتعني استخدام الالات والادوات والاجهزة الزراعية بمختلف اشكالها وانواعها على النحو المناسب لاتمام كل العمليات الزراعية ، وهو ما يعرف بخطوط الانتاج المتكاملة التي تبدأ من حراثة الارض واعدادها اعدادا جيدا للزراعة حتى تنتهي بحصاد المحصول واعداده للتسويق..(3). اذ تعد المكننة الزراعية مؤشرا يدل على مستوى التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي ، الا ان معدل استخدام المكننة الزراعية في العراق ما زال منخفض مقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة وسيتم توضيح ذلك وكالاتي:

1- الساحبات

تشير الاحصائيات في جدول (2) الى الارتفاع التدريجي البسيط في اعداد الساحبات اذ ارتفع من 53717 ساحبة عام 2010 الى 54676 ساحبة عام 2012 لكنها انخفضت ال 52762 ساحبة عام 2014 وذلك بسبب احداث داعش وسيطرتها على ثلاث محافظات رئيسية الا انه ارتفع الى 61125ساحبة عام 2017 ثم ارتفع العدد الى 69478 ساحبة عام 2020 وقد اعطيت الاولوية في توزيع الساحبات الى منتجي الحبوب الستراتيجية . وقد قدرة الفجوة في الساحبات (45) الف ساحبة مع ملحقاتها من فدان ودسك وخرماشة وفقا للمعدل العالمي للساحبات بأعتبار ان كل ساحبة مخصصة الى 55 هكتار اي (220)دونم .(4).

ومن الجدير بالذكر ان نشير بأن هنالك عدة الاف منها لاتعمل بالقطاع الزراعي كساحبات عنتر وانواع اخرى كالتي تعمل في امانة بغداد ومراكز المدن ، وعدة الاف اخرى صغيرة الحجم تصلح في الحدائق والبساتين الصغيرة ، فضلا عن عدة الاف اخرى يمتلكها اصحاب الملكيات الصغيرة والتي تقل مساحة اراضيهم عن (50)دونم ، فضلا عن ان اعداد منها قديمة ولاتعمل على الاطلاق ولم يتم تسقيطها مما اصبح العدد كبير ، اما ما يمتلكه اصحاب الملكيات من 200دونم فاكثر فهي قليلة جدا. ونتيجة لانخفاض معدلات استخدام المكننة الزراعية فقد انخفضت كفاءة اداء الزارعة في العراق .اذ قدرت ب 14% اقل من كفاءة الزراعة في بعض البلدان المتقدمة (5). وهذا بدوره قد ادى الى قصور كبير في الانتاج الزراعي واسهم في الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء لمواجهة احتياجات السكان المحليين .والجدول (2) يوضح الحاجة الفعلية للمكننة الزراعبة في العراق والنقص الحاصل فيها.

جدول(2)

اعداد الساحبات والحاصدات ومنظومات الري بالرش الموجودة في العراق

للمدة **2020- 2010.**

السنوات	الساحبات	الحاصدات	منظومة الري بالرش
2010	**53717**	**4277**	-
2011	**54427**	**4270**	-
2012	**54676**	**4200**	**1839**
2013	**52753**	**4194**	**1951**
2014	**52764**	**4201**	**2362**
2015	**52792**	**4207**	**2362**
2016	**61125**	**4552**	**3089**
2017	**61074**	**4555**	**3199**
2018	**68710**	**4908**	**9072**
2019	**68613**	**5389**	**9902**
2020	**69478**	**5321**	**11204**

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الزراعة ،

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية للسنوات (2010-2020).

2- الحاصدات

لقد شهدت المدة **2020- 2010.** تذبذب في اعداد الحاصدات ارتفاعا وانخفاضا الا انه منذ عام اخذ العدد باللانخفاض اذ اانخفض من 4277حاصدة عام 2010الى 4194 حاصدة عام 2013 لكنه اخذ بالارتفاع التدريجي الى ان وصل الى 4908حاصدة عام 2018 بعدها انخفض الى4321عام 2020 وقد يكون السبب سيطرة داعش على ثلاث محافظات ، فضلا عن كون الحاصدة سريعة الاندثار . وان هناك نقص قدر ب (5) الاف حاصدة، باعتبار ان لكل 1200 دونم حاصدة حديثة, وتمتاز الحاصدة بسرعة اندثارها مما يتطلب المزيد من الحاصدات (6). ومما تجدر الاشارة اليه هو ان اعداد الجدول لاتعكس واقع الحال بسبب وجود عدة مئات من الحاصدات القديمة والمتروكة والعاطلة لكنها لم يتم تسقيطها من السجلات ، فضلا عن ان عدد من هذه الحاصدات مخصصة لحصاد الشلب والتي لايمكن استخدامها في حصاد الحنطة ، فضلا عن مساحات الشعير التي قد تصل الى اكثر من مليون

دونم سنويا مما يعني عدم امكانية حصاد الحنطة في الوقت المحدد للحصاد وتأخر عملية الحصاد لمساحات واسعة منها ، وهذا يودي الى كثرة الفاقد نتيجة تكسر السنابل وتساقط الحبوب على الارض وبالتالي انخفاض الانتاج اذ تقدر نسبة الفاقد من الحبوب اثنا ء عملية الحصاد بسبب تقادم الحاصدة وتأخر الحصاد ب(24%) مما يتطلب حداثة الحاصدة وحصاد المحصول في الوقت المحدد (7) .

-3 م

نظومات الري بالرش.

تعد منظومات الري بالرش من الوسائل الزراعية المتطورة، وهي من الاساليب المستنبطة الحديثة في الارواء الزراعي والتي تستعمل الالة لتزيد من كفاءة الارواء وتقلل من الضائعات المائية وتحقيق مردودا اقتصاديا اعلى لكفاءتها العالية مقارنة بالري السيحي التقليدي (8), وتشيرالتجارب الى ان استعمال الري بالرش ادى بعد توفر عناصر حزمة التقانة الزراعية الى زيادة الانتاجية بنسبة(80-90) واستهلاك كمية من المياه تقل بنسبة(35- 50%) من المياه اللازمة للري بالغمر وتخفيض الطاقة المستعملة بنسبة (70%) تقريبا ، فضلا عن تأمين الاحتياجات الاخرى من المياه(9).

ويشير الجدول (2) الى ان اعداد منظومات الري بالرش قد شهد تطورا ملموسا اذ ارتفع من 1839منظومة ري عام 2012 الى 2362منظومة عام 2015 الا انه اخذ بالاتفاع الكبير الى ان بلغ 11204 منظومة عام 2020 مما يعكس حجم الدعم الحكومي من جهة وتوجه المزارعين نحو الري بالرش بظل دعم المبادرة الزراعية وان منظومات الري بالرش موجه نحو محصول الحنطة حصرا. ولكن على الرغم من الارتفاع الكبير في العدد الا انها لازالت اقل من الحاجة الفعلية. هذا وقد توصلت البحوث العلمية الزراعية الى استخدام تقانات الري بالرش من شأنه ان يرشد استخدام عناصر حزمة التقانة الزراعية مما يعني تخفيض التكاليف (10).

4- الاسمدة الكيماوية .

تعد الاسمدة الكيمياوية ذات اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وبالاخص التنمية الراسية .اذ اكدت الدراسات ان الاسمدة الكيماوية اسهمت بحوالي (50%) من معدل الانتاجية للمحاصيل الزراعية خلال القرن الماضي شرط استخدام عناصر حزمة التقانة الزراعية الاخرى مجتمعة . (11)

وقد قدرمعدل الاسمدة المطلوبة لمحصول الحنطة وحده للمدة **2010- 2020.** ، 365الف طن سنويا باعتبار ان الدونم يحتاج الى 60 كغم سماد يوريا (12). وهي اقل كمية للدونم ناهيك

عن انواع الاسمدة الاخرى. بينما بلغ معدل الاسمدة المجهزه لكل المحاصيل الزراعية وللمدة نفسها 322 الف طن سنويا مما يعني انه حتى في حالة استخدام كل الاسمدة لمحصول الحنطة فان هناك عجز قدره 43 الف طن سنويا . ولكن الواقع يشير الى وجود عجز كبيرجدا ،وان هناك مساحات كبيرة جدا من محصول الحنطة لم يتم تسميدها والبعض الاخر تم تسميدها بكميات منخفضة جدا بسبب ارتفاع اسعار الاسمدة الكيمياوية من جهة وعدم توفرها في الاوقات المناسبة من جهة اخرى،كما في الجدول (3) .

جدول(3)

تقدير فجوة الاسمدة لمحصول الحنطة في العراق للمدة **2010- 2020.**

السنوات	المساحة المزروعة (الف دونم)	كميةالاسمدةالمطلوبة للحنطة (الف طن)	كميةالاسمدة المجهزة لكل المحاصيل (الف طن)	فجوةالاسمدة لمحصول الحنطة (الف طن)
2010	**6854**	**398**	**285**	**-113**
2011	**6159**	**366**	**317**	**-49**
2012	**6410**	**384**	**439**	**+55**
2013	**6054**	**360**	**274**	**-86**
2014	**6279**	**372**	**228**	**-144**
2015	**5741**	**342**	**251**	**-91**
2016	**5049**	**300**	**238**	**-62**
2017	**5543**	**330**	**325**	**-5**
2018	**6542**	**390**	**350**	**-40**
2019	**6914**	**414**	**349**	**-65**
2020	**6327**	**379**	**307**	**-72**

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد علىاحصاءات وزارة الزراعة فيما يخص المساحة المزروعة والاسمدة المجهزة.اما العمود الثاني فقد تم تقدير الاسمدة التي تحتاجها

الحنطة من قبل الباحث، باعتبار ان حصة الدونم 60 كغم وهي ادنى كمية لازمة لتسميد محصول الحنطة.والعمود الرابع من عمل الباحث.

المحور الثاني :. سياسة دعم اسعار الحنطة في العراق للمدة . **2010. -2020**

ان وسائل دعم اسعارالانتاج الزراعي متعددة الاشكال والاغراض وقد تم اعتمادها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية والتي كان لها الاثر الكبير في تطوير الانتاج الزراعي ، وفي العراق فقد تبنت الحكومة بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 سياسة دعم اسعار الحنطة من خلال دعم اسعار بعض المستلزمات، ودعم اسعار الناتج النهائي وكما يأتي:

اولا: سياسة دعم اسعاربعض مستلزمات الحنطة للمدة **2010. -2020**..

لقد انصب تركيز الدولة على دعم بعض عناصر انتاج الحنطة وان العناصر التي تم تقديم دعم محدود هي الاسمدة والحاصدات والساحبات اما بقية عناصر حزمة التقانة الزراعية كالبذور والمبيدات لم يكن هناك اي دعم لها، فضلا عن المشتقات النفطية. وسيتم عرض طبيعة الدعم للعناصر المشمولة به وكالاتي :

1- دعم الاسمدة الكيمياوية

يوضح جدول (4) حجم المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم اسعار الاسمدة وذلك من خلال المقارنة بين سعر الشراء وسعر التجهيز للفلاح ، اذ ظهر ان الدولة تتحمل يقارب من 50% من سعر الشرا للطن من الاسمدة ، وعلى الرغم من ذلك فأن اسعار الاسمدة لازالت مرتفعة جدا في الاسواق العراقية سواء منها المنتج المحلي او المستورد ، ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومة تجهز الفلاح ب 25كغم/دونم (13) . وان كميات الاسمدة الدعومة من قبل الحكومة لاتلبي اكثر من 30% من حاجة الفلاح مما يلزم الشراء من الاسواق المحلية ، او ترك مساحات دون تسميد ، وتسميد البعض بكميات قليلة جدا مما ادى الى انخفاض الانتاج. اذ يوضح الجدول(4) ان سعر البيع للفلاح قد ارتفع بشكل كبيرجدا من 177الف دينار للطن عام 2008 الى 377الف دينار للطن وذلك عام 2009 لكنه انخفض الى 250 الف دينار للطن عام 2011 واستقر عند هذا المستوى للاعوام التالية.

جدول (4)

يوضح دعم اسعار الاسمدة للفلاحين للمدة 2010-2020(الف دينار/ للطن)

السنوات	سعر شراء الدولة	سعر البيع للفلاحين
2010	**363**	**170**
2011	**575**	**377**
2012	**575**	**288**
2013	**430**	**250**
2014	**500**	**250**
2015	**520**	**250**
2016	**520**	**250**
2017	**520**	**250**
2018	**520**	**250**
2019	**520**	**250**
2020	**520**	**250**

المصدر : وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية للسنوات 2010-2020

2- دعم الحاصدات :

يوضح جدول (5) حجم المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم اسعار الحاصدات وذلك من خلال المقارنة بين سعر الشراء وسعر التجهيز للفلاح ، اذ ظهر ان الدولة تتحمل يقارب من 30% من سعر الشرا للحاصدة ، وعلى الرغم من ذلك فأن اسعار البيع للحاصدات لازالت مرتفعة جدا في الاسواق العراقية ، ومما تجدر الاشارة اليه ان الحاصدات تمتاز بسرعة الاندثار وكثرة التوقفات والعطلات وارتفاع تكاليف الصيانة وان اندثارها وتقادمها من شأنه ان يزيد من الفاقد من الحبوب اثنا الحصاد . وان اسعار البيع عالية جدا حتى مع الدعم الحكومي مما يعني ارتفاع تكاليف الحصاد سيما اذا ما تم اضافة اسعار المشتقات النفطية.

IJRSSH

جدول(5)

يوضح مقدار الدعم الحكومي للحاصدات الزراعية للمدة 2010-2016

(الف دينار)

السنوات	نوع الحاصدة	السعر قبل الدعم	السعر بعد الدعم
2010	كلاص الماني	75000	51250
2011	ايطالية	160000	100000
2012	ايطالية	160000	100000
2013	ايطالية	160000	100000
2014	ايطالية	160000	100000
2015	نيو هولاند	205590	144000
2016	نيو هولاند	205590	144000

المصدر: وزارة الزراعة ، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، قسم الحسابات للسنوات 2010-2016

3- دعم الساحبات:

يوضح جدول (6) حجم المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم اسعار الساحبات وذلك من خلال المقارنة بين سعر الشراء وسعر التجهيز للفلاح ، اذ ظهر ان الدولة تتحمل يقارب من 30% من سعر الشرا للساحبة، وعلى الرغم من ذلك فأن اسعارها لازالت مرتفعة جدا في الاسواق العراقية ، ومما تجدر الاشارة اليه ان اسعار بعض الساحبات مع ملحقاتها الا ان الملاحظ احيانا السعر المعلن مع الملحقات من دسك وفدان وخرماشة وفاتحة سواقي .... وغيرها الا انه عند التسليم سوف لن يستلم الملحقات مما يعني الشراء من الاسواق التجارية وبالتالي ارتفاع الاسعار مما يودي الى ارتفاع تكاليف الانتاج .. وان اسعار الشراء عالية جدا على الرغم من الدعم الحكومي .

جدول(6)

يوضح مقدار الدعم الحكومي للساحبات الزراعية للمدة 2010-2016(الف دينار)

السنوات	نوع الساحبة	السعر قبل الدعم	السعر بعد الدعم
2010	ساحبة تركية	34715	23800
2011	ساحبة تركية	34715	23800
2012	ساحبة ماس فور كسن مع الادوات	72079	46800
2013	ساحبة نيو هولاند	45614	29600
2014	ساحبة نيو هولاند	18000	11700
2015	ساحبة نيو هولاند	22500	14625
2016	ساحبة نيو هولاند مع الادوات	47500	30800

المصدر: وزارة الزراعة ، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، قسم الحسابات للسنوات 2010-2016

ثانيا: سياسة دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة للمدة 2010-2020.

لقد اعتمدت الدولة سياسة دعم اسعار الناتج النهائي لمحصول الحنطة منذ الاحتلال الامريكي عام 2003 ولحد الان ، اذ ركزت على دعم اسعار الناتج النهائي اكثر من التركيز على دعم مستلزمات الامناج البذور المحسنة والاسمدة والمكننة والمبيدات وتركت الفلاح يواجه صعوبة كبيرة بسبب ضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية بظل الارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار عناصر الانتاج من جهة وسيطرة الشركات الاحتكارية كونها مستوردة من الخارج من جهة اخرى ، فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية .

والجدول (7) يوضح الارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار شراء الحنطة اذ ارتفع من 300 الف دينارللطن عام 2010 الى 500 الف دينار/ للطن عام 2015 ونتيجة للدعم الحكومي فقد ارتفع الى 600 الف دينار للطن عام 2016 ، وارتفع الى 800 الف دينار للطن عام 2018 وقد استقر عند هذا المستوى للسنوات التالية وفي الحقيقة ان هذا السعر مجزي للفلاح واعلى من الاسعار العالمية للحنطة، الا ان الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج ادى

الى انخفاض هامش الربح للفلاح ، وبالتالي ضعف الاثر السعري الخاص بسعر الناتج النهائي على انتاج الحنطة.

جدول (7)

الكميات المنتجة من الحنطة واسعار الشراء من قبل وزارة التجارة للمدة

2010-2020

السنوات	الانتاج(الف طن)	سعر الشراء (الف دينار/للطن)
2010	2329	300
2011	1837	300
2012	2228	400
2013	2086	400
2014	2102	500
2015	1254	500
2016	1700	600
2017	2748	600
2018	2809	800
2019	3862	800
2020	3937	800

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات ونشرات وزارة التجارة للسنوات 2010-2020

المحور الثالث : واقع انتاج الحنطة وتكاليفها في العراق للمدة 2010-2020.

لغرض معرفة مدى تأثير سياسة الدعم لاسعار الحنطة في العراق سواء دعم بعض مستلزمات الانتاج او دعم اسعار الناتج النهائي فلابد من تحليل واقع انتاج الحنطة للمدة 2010-2020 ، فضلا عن تحليل تكاليف الانتاج الزراعي بشكل عام وتكاليف انتاج الحنطة بشكل خاص وكما يأتي:

اولا: واقع انتاج الحنطة في العراق للمدة 2010-2020.

من الجدول (8) اتضح لنا ان المساحة المزروعة بالحنطة قد اتسمت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا من سنة لاخرى ففي المدة 2010-2020 شهدت المساحة المزروعة تذبذبا من سنة لاخرى فقد انخفضت من 6854 الف دونم عام 2010 الى 5049 الف دونم عام 2016

لكنها ارتفعت ووصلت الى 6969 الف دونم عام 2020 وهي اعلى مساحة تزرع بالحنطة ، وان معدل المساحة المزروعة للمده نفسها 6154 الف دونم ، وهي زيادة ملحوظة وكبيرة مما يعني توجه المزارعين نحو زراعة محصول الحنطة لان اسعارها مجزية ولان اصحاب الاراضي الديمية مجبرين وليس مخيرين بسبب الطبيعة والامطار التي تجبرهم على زراعة الحنطة او الشعير حصرا.

وفيما يخص الانتاج فقد شهد تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا نتيجة لتذبذب المساحة المزروعة ، فضلا عن تذبذب سقوط الامطار ، اذ ان هناك اكثر من نصف المساحة المزروعة بالحنطة تعتمد كليا على الامطار ، لذا نلحظ انه في مواسم سقوط الامطار بكميات مناسبة فأن الانتاج سيرتفع والعكس صحيح.،وقد بلغ معدل الانتاج 2410 الف طن سنويا للمدة 2010-2020 وهو معدل مرتفع الا ان هذا الانتاج لايعكس واقع الحال ، اذ ظهر ان هناك كميات تستورد من قبل بعض التجار ويتم تسليمها الى وزارة التجارة للاستفادة من فرق السعر بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية للحنطة مما تعكس حجم الفساد الاداري والمالي في وزارة التجارة.

ومن الجدول (8) يتضح ان معدل الغلة للمدة 310كغم/دونم للمدة 2010 -2014 . وقد ارتفع قليلا ليصل الى 418كغم /دونم للمدة 2016-2020 على الرغم من ارتفاع معدل اسعار الناتج النهائي من 380الف دينار للطن للمدة 2010--2014 الى 720الف دينار للطن للمدة 2016-2020-، فعلى الرغم من الارتفاع الكبير في سعر شراء الحنطة والتي قد تضاعف الى اكثر من ضعفين عما كان عليه في المدة الاولى الا انه ضعيف الاثر في زيادة غلة الدونم لعدم تمكن الفلاح من الحصول على عناصر حزمة التقانة الزراعية لارتفاع سعرها واحتكارها من قبل الشركات العالمية وضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للفلاح العراقي.

جدول(8)

المساحة المزروعة وكميات الانتاج والغلة للحنطة في العراق للمدة 2010-2020

السنوات	المساحة المزروعة الف دونم	الانتاج الف طن	الغلةكغم/دونم
2010	6854	2329	339
2011	6159	1837	298
2012	6410	2228	347
2013	6054	2086	344
2014	6279	2102	334

218	1254	5741	2015
336	1700	5049	2016
381	2117	5543	2017
430	2809	6542	2018
462	3862	6614	2019
530	3937	6969	2020

المصدر:بالنسبة للعمود الاول احصاءات وزارة الزراعة لسنوات2010-2020. العمود الثاني احصاءات وزارة التجارة لسنوات متفرقة.ام العموج الثالث من عمل الباحث بقسمة العمود الثاني على الاول.

ثانيا: تحليل تكاليفها انتاج الحنطة في العراق للمدة 2010-2020

بالنسبة للمدة 2010-2020 اي بعد الاحتلال الامريكي للعراق فقد توقف دعم مستلزمات الانتاج من بذور واسمدة ومكننة مما ادى الى ارتفاع الاسعار فقد ارتفع سعر اسمدة اليوريا الى 750 الف دينار للطن الواحد و1250 الف دينار للطن سماد المركب ، وارتفعت اسعار بذور الحنطة الى مليون دينار للطن, وارتفعت اسعار الساحبات والحاصدات الى 60 و75مليون دينار للساحبات والحاصدات على التوالي ، وارتفعت اسعار المبيدات الى 10 الاف دينار / لتر بعد ان كانت توزع مجانا، فضلا عن انقطاع الكهرباء الوطنية واعتماد المزارعين على مولدات الديزل بظل الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية التي تستخدم في المولدات والساحبات والحاصدات. وقد توجهت الدولة نحو دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة وكما ظهر في الجدول(7).

ان الارتفاع الكبير في اسعار الناتج النهائي للحنطة لم تحفز المنتجين على زيادة الانتاج من خلال استخدام حزمة التقانة الزراعية للاسباب الاتية:

1- ان ارتفاع اسعار شراء الحنطة رافقه ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج وكما ظهر في الجدول 9.
2- ان الايرادات الصافية لاتشجع المزارعين على شراء عناصر حزمة التقانة الزراعية.
3- ارتفاع اسعار عناصر حزمة التقانة الزراعية في الاسواق العالمية لخضوعها للاحتكارات العالمية.
4- ضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للنشاط الخاص مما تضعف قدرته على استيراد حزمة التقانة الزراعية.
5- ان دعم اسعار الاسمدة ضعيف جدا وذلك لكون الكميات المجهزة للمزارعين محدودة جدا وتمثل 40 % من حاجة الدونم.

6- على الرغم من الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة نتيجة لدعم اسعار الحاصدات والساحبات الا ان اسعارها عالية جدا وترهق كاهل المزارع

جدول (9)

تقديرمتوسط تكاليف انتاج الحنطة في الدونم الواحد للسنوات 2000-2002مقارنة بالسنوات 2013-2015 في الاراضي المروية.

التفاصيل	متوسط التكلفة الف دينار/دونم للسنوات 2000-2002	متوسط التكلفة الف دينار /دونم للسنوات 2013-2015	نسبة الزيادة %
بذور محسنة	4	40	1000
اسمدة	6	60	1000
حصاد	2,5	25	1000
حراثة	2	20	1000
مياه	1	10	1000
مبيدات	1	20	2000
ايدي عاملة	4	12	300
اجور نقل المستلزمات	1	4	400
اجور نقل المحصول	1	5	500
اخرى	1	5	500
المجموع	23	203	8826

المصدر : بلاسم جميل خلف ، دراسة لتكاليف الانتاج الزراعي في العراق للمدة 2000-2017، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، دراسة غير منشورة،2015.

لقد اظهر الجدول(9) الارتفاع الكبير في تكاليف انتاج الدونم الواحد من الحنطة في الاراضي المروية اذ ارتفع معدل التكاليف من 23 الف دينار/دونم للسنوات 2000-2002 الى 203 الف دينار/ دونم للمدة 2015-2016 اذ ان الارتفاع قد تضاعف بمقدار تسع مرات . ، ويعد الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج السبب الرئيسي الذي ادى الى ضعف فاعلية دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة على الرغم من ارتفاعه في تحفيز انتاج الحنطة .

وان الارتفاع في تكاليف انتاج الحنطة لم يقتصر على الحنطة فحسب وانما شمل الارتفاع تكاليف جميع المحاصيل الزراعية والتي ازدادت بنسب متفاوتة لطبيعة المحصول والمدة الزمنية اللازمة للانتاج وغير ذلك، والجدول (10) يوضح الارتفاع الكبير في اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي نتيجة لتوقف الدعم الحكومي وكون معظم المستلزمات مستوردة

من الخارج اذ وضح الجدول (10)متوسط اسعار مستلزمات الانتاج االزراعي للسنوات (2000-2002) مقارنة بمتوسط اسعار السنوات (2013-2015).

جدول (10)

متوسط اسعار بعض مستلزمات الانتاج االزراعي في العراق للسنوات (2000-2002)و (2013-2015(

التفاصيل	متوسط اسعارالسنوات (2000-2002)	متوسط اسعار السنوات 2013-2015	نسبة الزيادة
الاسمدة الكيمياوية	60/ الف دينارطن يوريا 100الف دينار/طن مركب	800 الف دينار/طن يوريا 1200الف دينار/طن مركب	**1333%** **1200%**
اجور الحراثة	2000 دينار/للساعة	25 الف دينار/للساعة	**1250%**
اجور الحصاد	2500دينار/للدونم	25000دينار/للدونم	**1000%**
المبيدات	1000 دينار /لتر	20 الف دينار /للتر	**1000%**
البذور	10 0 / دينار/كغم	1000 دينار/كغم	**1000%**
اجورالنقل	10 الف دينار/للطن	50 الف دينار/للطن	**500%**
اجور العمل	1000 دينار/اليوم	25 الف دينار/اليوم	**1150%**
لتر الكاز	10/دينارللتر الواحد	1000/دينار للتر الواحد	**1000%**
الساحبات	8ملايين دينار	60 مليون دينار	**750%**
الحاصدات	15مليون دينار	75مليون دينار	**500%**

المصدر : : بلاسم جميل خلف ، دراسة لتكاليف الانتاج الزراعي في العراق للمدة 2000-2015، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، دراسة غير منشورة,2015

IJRSSH

الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

1- ارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج بسبب انخفاض الدعم الحكومي للقطاع الخاص وانخفاض الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وارتفاع اسعار المشتقات النفطية .

2- لم تحصل الزيادة في انتاج الحنطة كما ينبغي على الرغم من الارتفاع الكبير في اسعار شراء الحنطة مما يعني ان سياسة دعم اسعار مستلزمات الانتاج اكثر فاعلية من سياسة دعم اسعار الناتج النهائي.

3- ان انخفاض الهامش الربحي لمنتجي الحنطة لم يشجع المنتج على المجازفة لاستيراد عناصر حزمة التقانة الزراعية العالية الثمن.

4- اظهر البحث النقص الحاصل في عناصر حزمة التقانة الزراعية من بذور واسمدة ومكننة وتقانات الري.

5- ان زيادة الانتاج في السنوات الاخيرة ناتج عن التوسع الافقي وليس التوسع العمودي مما يعكس ضعف استخدام عناصر حزمة التقانة الزراعية لقلتها وارتفاع اسعارها.

2-التوصيات

1- ضرورة التركيز على دعم مستلزمات الانتاج الزراعي لكونها اكثر فاعلية من سياسة دعم اسعار الناتج النهائي.

2- ضرورة رفع القدرات التنافسية للقطاع الخاص من خلال تقديم كل اشكال الدعم له فضلا عن زيادة الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وغير ذلك وكل ما من شأنه تخفيض كلف الانتاج ورفع جودة المنتوج وزيادة كمياته .

3- ضرورة قيام الدولة بتوفير عناصر حزمة التقانة الزراعية من بذور محسنة واسمدة ومكننة ومبيدات وتقانات الري. وتقديمها للفلاحين باسعار مدعمة وذلك لضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للفلاحين.

4- ضرورة ترشيد دعم اسعار الناتج النهائي.

5- توفير المشتقات النفطية للفلاحين وباسعار مدعمة.

المصادر

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة حول التقانات الملائمة لتطوير انتاجية الزراعة المطرية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير، الخرطوم ،كانون الاول 1997،ص58.

2- رحمن حسن علي ، احمد صبيح عطية ، إشكاليات إصلاح القطاع الزراعي في العراق وسبل معالجتها ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد (9) ، 2013 ، ص15 .

3- فاضل جواد دهش،دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، 2003 ، ص94.

4- بلاسم جميل خلف، تقدير تكاليف انتاج الحنطة في العراق باستخدام التقانة الزراعية ، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2015.ص9.

5- محمود جاسم عباس ، الزراعة وتوفير الغذاء ، إنتاج الغذاء واستهلاكه في العراق ، مجلة بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (52) ، 2011 ، ص18

6- بلاسم جميل خلف ، مصدر سابق، ص14.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1997،الخرطوم ، كانون الاول 1997 ، ص110.

8- سعد عبدالله مصطفى ، وفاضل جواد دهش، تأثير استعمال تقانات الري الحديثة في اقتصاديات الانتاج الزراعي في العراق، مجلة الزراعة العراقية، عدد خاص،المجلد 12،العدد،1،2007، ص188.

9- عبد الوهاب عبد الرزاق القيسي،تقانات الري بالرش واستدامة الانتاج الزراعي ، مجلة الزراعة العراقية، العدد الثالث،وزارة الزراعة، بغداد، 2004، ص45.

10- عصام خضير الحديثي ، وآخرون ، تقانات الري الحديثة ومواضيع أخرى في المسألة المائية ، المكتبة الوطنية للتوزيع والنشر، ط1 ، الانبار ، 2007 ، ص14 .

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت2 ، 2001 ، ص19 .

12- بلاسم جميل خلف ، مصدر سابق، ص19.

13- جبار سعدون دراج، اثر سياسة دعم الاسعار على بعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة (1993-2013) رسالة ماجسير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2015، ص109.

REFERENCES

1. The Arab Organization for Agricultural Development, a study on appropriate technologies to develop the productivity of rain-fed agriculture in the Arab world and the proposed projects for development, Khartoum, December 1997, p. 58.
2. Rahman Hassan Ali, Ahmed Sobeih Attia, the problems of reforming the agricultural sector in Iraq and ways to address them, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Wasit University, Issue (9), 2013, p. 15.
3. Fadel Jawad Dahesh, The Role of Agricultural Production Technology in Achieving Food Security in Iraq in the Light of the Challenges of Globalization, Master Thesis, College of Administration and Economics, 2003, p. 94.

4. Balsam Jamil Khalaf, Estimating the costs of wheat production in Iraq using agricultural technology, Economic and Administrative Research Unit, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2015. p.9.
5. Mahmoud Jassim Abbas, Agriculture and Food Saving, Food Production and Consumption in Iraq, Bait Al-Hikma Magazine, Baghdad, No. 52, 2011, p. 18
6. Balasim Jamil Khalaf, a previous source, p. 14.
7. The Arab Organization for Agricultural Development, Annual Report of Agricultural Development in the Arab World for the year 1997, Khartoum, December 1997, p. 110.
8. Saad Abdullah Mustafa and Fadel Jawad Dahesh, The Impact of Using Modern Irrigation Techniques on the Economics of Agricultural Production in Iraq, Journal of Iraqi Agriculture, Special Issue, Volume 12, Issue 1, 2007, p. 188.
9. Abd al-Wahhab Abd al-Razzaq al-Qaisi, Sprinkler Irrigation Techniques and the Sustainability of Agricultural Production, Iraqi Agriculture Journal, third issue, Ministry of Agriculture, Baghdad, 2004, p. 45.
10. Issam Khudair Al-Hadithi, and others, Modern irrigation technologies and other topics in the water issue, The National Library for Distribution and Publishing, 1st Edition, Anbar, 2007, p. 14.
11. The Arab Organization for Agricultural Development, Arab Agricultural Policies in the Nineties (Republic of Iraq), Khartoum, vol.2, 2001, p. 19.
12. Balasim Jamil Khalaf, a previous source, p. 19.
13. Jabbar Saadoun Darraj, The Impact of Price Support Policy on Some Agricultural Products in Iraq for the Period (1993-2013) Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2015, p. 109.